الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٩
المعقودة يوم الجمعة
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد هامبرغر (هولندا)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/51/SR.9
3 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/51/256 وA/51/357 وA/51/391؛ A/51/208-S/1996/543 وA/51/462-S/1996/831)

١ - السيد عبد اللطيف (مصر): أيد البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا في جلسة سابقة باسم مجموعة الـ٧٧ والصين وقال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي اكتسبت الأمم المتحدة فيها خبرة واسعة، هي عامل أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أسف أن الموارد التي يجري تخصيصها لهذه الأنشطة آخذة في التناقص شيئا فشيئا. وأعرب عن دهشة وفده لعدم تقديم الأمين العام تقريرا عن هذا الموضوع وأعرب عن شعوره بالقلق لأن التخفيضات في الموارد العامة قد تؤثر على استمرار وفعالية الأنشطة وعلى قدرة الصناديق والبرامج على إنجاز ولاياتها.

٢ - وفي هذا الصدد، ذكر أنه ليس واضحا ما إذا كان إصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي اقترحه مديره يركز على مستوى الموارد أم على كفاءة البرنامج، وتساءل عما إذا كان مجلس إدارة البرنامج سيقوم باستعراض هذه العملية، وما إذا كانت مبادرة مدير البرنامج بخصوص إصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة مبادرة شخصية أم جزءا من استعراض مستوى الموارد التي ستخصص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في المستقبل. وأضاف أن الجميع يدركون الاحتياجات الملحة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا في إفريقيا، والحاجة الى دعم جهود التنمية التي تبذلها تلك البلدان، وخاصة من أجل تعزيز قدرتها والتخفيف من الأثر السلبي لبرامج الإصلاح الاقتصادي على أضعف قطاعات السكان، ولا سيما النساء والأطفال. ورأى أن من الضروري كفالة توفير هذه المساعدة للبلدان النامية بصورة فعلية.

٣ - وأعرب عن رغبة وفده في التأكيد على الحاجة الى التنفيذ الكامل لجميع عناصر قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ بصورة مترابطة. وتدعو الحاجة أيضا الى مزيد من الشفافية فيما يتعلق بالإصلاحات المقترحة لبرامج وصناديق الأمم المتحدة. وينبغي ألا تنفذ هذه الإصلاحات بدون مشاورات مسبقة مع الآليات الحكومية الدولية.

٤ - الرئيس: في معرض إشارته الى البند ٩٨ من جدول الأعمال استرعى انتباه اللجنة الى مذكرة من الأمين العام (A/51/124-E/1996/44) تتضمن تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة، المعنون "المباني والخدمات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في الميدان" (A/49/629؛ انظر أيضا E/1996/43).

٥ - السيدة رنا (نيبال): أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين وقالت إن نيبال كانت من أول البلدان التي وقعت وصدقت على اتفاقية حقوق الطفل. وسنت حكومة نيبال بعض القوانين المتفقة مع أحكام الاتفاقية ووضعت اللمسات الأخيرة على خطة عمل وطنية، يجري تنفيذها الآن بالفعل.

٦ - وتعلق نيبال أهمية كبيرة على العمل الذي يضطلع به جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان النامية، بالرغم من الموارد المتناقصة. وإن إدخال إصلاحات على وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أمر أساسي لتحقيق استخدام الموارد الضئيلة بكفاءة على المستوى القطري. وقد أتاح تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ تجنب الازدواج في مجالات عديدة. غير أن الإصلاحات يجب أن تنفذ بحذر كيلا تؤثر على البرامج الأهم مثل القضاء على الفقر، والصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، أعربت عن شعور وفدها بالقلق للانخفاض الحاد في كل من المساعدة الإنمائية الرسمية والمساهمات المقدمة للبرامج الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ - وقد وفرت برامج عمل المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة مبادئ توجيهية أساسية بشأن كيفية حل المشاكل الراهنة. وفي هذا الصدد، أعربت عن تقدير وفدها لإنشاء أربع فرق عمل مختلفة مشتركة بين الوكالات للإشراف على التطبيق المترابط والمنسق للمسائل الشاملة لعدة قطاعات والمتفق عليها في المؤتمرات الدولية. وصرحت بأن حكومتها، على أثر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أنشأت وزارة المرأة والرعاية الاجتماعية. وفي مجال القضاء على الفقر، أكدت أن حكومتها ملتزمة بتوسيع نطاق خدمات الائتمان القائمة، وأما في مجال التعليم فقد أعلنت هدفها المتمثل في تحقيق محو الأمية بصورة شاملة بحلول عام ٢٠٠٠. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تعهدت نيبال بمواصلة تكثيف وتوسيع برامج محو الأمية وترويج طريقة التنمية بالمشاركة في جميع المبادرات والبرامج الحكومية.

٨ - ومن أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي والمؤتمرات الدولية الأخرى، تتطلع الدول النامية أمثال نيبال الى الدعم المالي والتقني لجميع البلدان والوكالات المانحة. فنيبال تسعى الى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في إطار من الاستقرار السياسي والحرية والعدل. ومع أن مواطني نيبال يتمتعون حاليا بديمقراطية متعددة الأحزاب وبحقوق الإنسان الأساسية، فلم يكن ممكنا تحقيق التوقعات الكبيرة للشعب لأن الوسائل والموارد التي تملكها نيبال محدودة للغاية.

٩ - وتستند خطط نيبال الإنمائية الى بديهية أن لكل مواطن الحق في التنمية. لذلك، فإلى جانب التحرير الاقتصادي، تتبع نيبال سياسة إنمائية تتركز على الناس، وخاصة على القضاء على الفقر. فقد دأبت حكومتها على تخصيص حصة متزايدة من ميزانيتها لمجالات صحة ورعاية الطفل والأم وخدمات إنسانية أساسية أخرى. كما أيدت مبادرة اليونيسيف ٢٠/٢٠ من البداية وتقوم بالفعل بإنفاق ما يزيد على ٢٠ في المائة من ميزانيتها على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأعربت عن تأييد وفدها أيضا لنظام المنسق المقيم، الذي سيزيد من قدرة وكالات الأمم المتحدة الإنمائية على العمل بصورة أكثر كفاءة وتنسيقا.

١٠ - ووصفت حالة المرأة في نيبال بأنها سيئة الى حد بعيد. ولهذا السبب، فإن خطة الحكومة الخمسية الثامنة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ تولي اهتماما خاصا لتحسين حالة المرأة بهدف زيادة مشاركتها في الاقتصاد

ودورها في التقليل من معدل نمو السكان في نيبال، وهو أمر أساسي إذا أرادت نيبال أن تحقق زيادة مستدامة في الانتاج والنمو الاقتصادي.

١١ - ويجري حاليا إعداد الخطة الخمسية التاسعة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢. وتبذل الحكومة كل جهد ممكن لإشراك المرأة في عملية التنمية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ووكالات إنمائية أخرى مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية بتنفيذ برامج خاصة في مجالات عديدة لتحسين حالة المرأة وكذلك لتقديم مساعدة تقنية لوزارة المرأة والرعاية الاجتماعية في بناء القدرات الوطنية. وأعربت عن امتنان حكومتها لجميع هذه المنظمات. وفي هذا الصدد، تعي حكومتها أيضا أهمية مساعدة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وتحاول دائما إشراك هذه الجهات في جميع الأنشطة الإنمائية الاجتماعية.

١٢ - السيدة ريبونغ (الفلبين): قالت إن وفدها يمنح تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وخاصة فيما يتصل بالأهمية الحاسمة للمساعدة الإنمائية الرسمية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أكدت البلدان النامية مرارا على أهمية الموارد المتاحة. وليس هذا وحده هو محل الاهتمام: فالأداء السليم من جانب نظام المنسق المقيم، ولا سيما على المستوى الميداني، وإقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لهما أهميتهما أيضا.

١٣ - غير أن مسألة الموارد من أجل الأنشطة التنفيذية هامة بوجه خاص لأنه، كما يرى وفدها، إذا لم يكن في الإمكان زيادة الموارد على أساس قابل للتنبؤ ومستمر ومضمون، فإن فعالية هذه الأنشطة سيحيق بها ضرر جسيم، والبرامج الإنمائية للبلدان النامية ستصبح في مهب الخطر، وفي المدى البعيد سيتأثر التعاون الإنمائي الدولي. ولذلك، فإن البلدان النامية ترى أنه ينبغي أن يجرى حوار مستمر بصدد هذه المسألة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقالت إن وفدها كان يأمل أن يكون في الإمكان تقديم بعض التقارير المتعلقة بالأنشطة التنفيذية، التي قدمت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية في تموز/يوليه ١٩٩٦ أو، على الأقل، بعض التقارير الشفوية عن التقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، في أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

١٤ - وبالنظر الى الإنخفاض المزعج في مستوى موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، يلزم نهج جديد لكفالة استخدامها بكفاءة أكبر. فهذه الموارد ينبغي استخدامها في تمويل البرامج الإنمائية للبلدان النامية. أما الأنشطة المتصلة بتنفيذ قرارات بشأن استعراضات السياسة التي تجري كل ثلاث سنوات فينبغي ألا تمول من صندوق استئماني. وصرحت بأن وفدها على يقين من أن الصندوق الاستئماني مكون من موارد خصصتها البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وبأنه يرى أن مثل هذه الأنشطة ينبغي تمويلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٥ - وارتأت أن الصندوق الاستئماني للدراسات الإفرادية في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كان ينبغي أن يكون ترتيبا مؤقتا، وأن البلدان المانحة التي كانت تدعم الصندوق الاستئماني ينبغي أن تسهم بدلا من ذلك في الموارد الأساسية للصناديق والبرامج حالما تتولى الميزانية العادية للأمم المتحدة تلك الأنشطة. وهذا ينطبق أيضا على الأنشطة التي يضطلع بها، على مستوى المقر، مكتب المنسق الخاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقالت إن وفدها يثني على عمل ذلك المكتب وعلى اخلاص المنسق الخاص لولايته وأهدافها القيمة. بيد أن الأموال الخاصة بالأنشطة التنفيذية، والتي كان يمكن إضافتها الى تمويل البرامج الإنمائية على مستوى الميدان، ينبغي ألا تستخدم لتمويل أنشطة المنسق الخاص.

١٦ - الرئيس: قال إنه يرى أن مدير إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة تناول بالفعل، في اجتماع عقد في اليوم السابق، بعض المسائل التي أثارتها ممثلة الفلبين.

١٧ - السيد أوموتوسو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متفق كل الاتفاق من الرأي القائل إنه ينبغي أن يحسن تعاونه مع البنك الدولي. والواقع أن مدير البرنامج الإنمائي ورئيس البنك الدولي اتخذا بالفعل خطوات في هذا الاتجاه. وفيما يتعلق بالتمويل الأساسي وغير الأساسي، يرى البرنامج الإنمائي أن التمويل المشترك ينبغي أن يكون جانبا أساسيا من جوانب التعاون الإنمائي وأن الموارد الأساسية هي قوام وجود عمليات البرنامج الإنمائي. لذلك، في الوقت الذي يرحب فيه البرنامج الإنمائي بزيادة المساهمات في الموارد غير الأساسية، يرى أن الموارد الأساسية ينبغي أن تظل الدعامة الرئيسية لأنشطة البرنامج الإنمائي.

١٨ - وفيما يتعلق بملاحظات ممثلة الفلبين بشأن مكتب المنسق الخاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي يرأسه مدير البرنامج الإنمائي، قال إن مدير البرنامج تساعده وحدة صغيرة للغاية هي مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة الذي يزوده البرنامج الإنمائي بالموظفين. ويضطلع المكتب بدور أساسي، بالنظر الى أن التنسيق ضروري للتعاون الإنمائي. وأضاف أنه متفق لذلك مع ممثلة الفلبين في وجوب تخصيص موارد وموظفين للمكتب كي يستطيع تقديم خدماته الهامة بصورة وافية بالغرض.

١٩ - السيد هامرلي (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال إن القرارات المعتمدة نتيجة لاستعراضات سياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تجري كل ثلاث سنوات تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية. وخلال دورات الاستعراض الثلاث أو الأربع الماضية التي تحين كل ثلاث سنوات، استقر تقليد مؤداه أن الأمانة العامة لن تزيد المخصصات البرنامجية لأن ذلك يؤدي الى تعقيد شديد في إعداد الميزانية، على أن يُنشأ صندوق استئماني لتمويل بعض الأنشطة التي تنشأ عن تلك القرارات. ويغطي الصندوق الاستئماني مبالغ صغيرة، حيث أن معظم الأنشطة المطلوبة بموجب القرارات تضطلع بها الصناديق والبرامج التنفيذية ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بينما يقتصر استعمال الصندوق الاستئماني على إجراء بعض الدراسات وإعداد التقارير المطلوبة في القرارات.

٢٠ - السيد كابا (غينيا): أيد الآراء التي أعرب عنها ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن الصعوبات الاقتصادية الجسيمة التي تواجه المنظمة أدت الى انخفاض كبير في المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي المستقبل سوف يتعين تلبية مزيد من الاحتياجات والحصول على نتائج أفضل بحصيلة من الموارد متناقصة على الدوام؛ وهذه مسألة تقلق البلدان النامية مثل غينيا، التي توجد فيها احتياجات إنمائية ملحة عديدة. فمن الواضح أنه يتعين على الدول، شأنها شأن جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، أن تستعرض أولويات برامجها وخططها واستراتيجياتها لتقوم بالاختيارات المؤلمة التي لا بد منها لتكييف برامجها حسب الموارد المتاحة.

٢١ - إن الدول الافريقية تواجه صعوبات من كل نوع بالنظر الى الذرائع الكثيرة لجعل المساعدة الأنمائية الرسمية، التي خـُفضت بالفعل تخفيضا هائلا، متوقفة على شروط، وبالنظر الى الركود أو التدني في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذه الأوقات العصيبة، يجب أن يوضع في الاعتبار المناخ السياسي المعقد في تلك الدول. وأعرب عن اقتناع وفده بأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يمكن تعزيزها من خلال تنسيق وتبسيط الإجراءات ووضع تعريف أكثر تساوقا للأولويات الوطنية ضمن إطار الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة على المستوى الميداني. وينبغي إجراء تقييم دوري للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية للتحقق من أنها تفي بحاجات الأهداف والأولويات الوطنية للدول.

٢٢ - وأعرب عن ترحيب وفده بالقرارات المعتمدة في مؤتمر القمة الأخير لمجموعة السبعة بشأن الحاجة الى المحافظة على وجود تمويل كاف للمساعدة الإنمائية الرسمية وإيجاد تنسيق في ذلك المجال بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز من أجل تنسيق ودعم التنمية البشرية المستدامة. وقد عقدت غينيا مؤخرا، بالتعاون مع وكالات للأمم المتحدة وشركاء آخرين في التنمية، حلقة عمل قطرية في دلابا عـُنِيـَت باستراتيجية لتعبئة وتنسيق المساعدة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. وقد أعدت حلقة العمل مذكرة تتضمن استراتيجية وتخطيطا وخطة عمل تحتاج الى دعم المجتمع الدولي.

٢٣ - وبالنظر الى الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي قامت بها الدول الافريقية والحاجة الى مساعدة لكفالة نجاح هذه الإصلاحات، تعلق غينيا آمالا كبارا على المبادرة الخاصة من أجل افريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي ستضع تضامن المجتمع الدولي موضع الاختبار وتتطلب من الدول الافريقية وشركائها الدوليين في التنمية اتباع نهج ابتكاري ومتساوق وعملي.

٢٤ - السيد عبد اللطيف (مصر): طلب إيضاحا من ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبعض جوانب تقرير يتضمن الخطوط العريضة لعملية الإصلاح المعروفة باسم "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠١"، وبخاصة ما إذا كانت العملية قد اعتمدت من قبل المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، وما هو مضمونها، وما إذا كان نطاقها سيكون إقليميا أم عالميا، وطبيعة علاقتها بإعادة تشكيل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والتوقعات المرتقبة لها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتوفر الموارد المالية.

٢٥ - السيد أوموتوسو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إن التقرير الذي أشار إليه ممثل مصر ليس وثيقة رسمية، بل هو شخصي، وإنه أعِد من قبل مدير البرنامج الإنمائي استجابة لطلب من الأمين العام لتزويده بأفكار عن إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة بهما. وقدم مدير البرنامج عددا من المقترحات بصدد إصلاح البرنامج الإنمائي، اعتمد بعضها من قبل المجلس التنفيذي للسنوات ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦. وأن استعراض الإصلاحات الجارية حاليا من شأنه أن يمكّن البرنامج الإنمائي من تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي بالفعل تنفيذا أكثر فعالية وتحسين إدارته وأساليب عمله استعدادا للقرن المقبل.

٢٦ - إن عملية الإصلاح "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠١" ينبغي ألا تكون مثار قلق، بالنظر الى أنها متسقة تماما مع العمل الجاري لدى أجهزة الأمم المتحدة ومجالس الإدارة فيها، ولا تنطوي على أي تغيير في مهام المجلس التنفيذي أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسوف تُعلَن رسميا في الوقت المناسب.

٢٧ - السيد ميونغ - شول هاهم (جمهورية كوريا): أشار الى تقرير الأمين العام عن التقدم في منتصف العقد في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ (A/51/256)، وأشار، بوجه خاص، الى ملاحظة أن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل كان أول مناسبة تقررت فيها أهداف دقيقة قابلة للقياس ومحددة زمنيا ضمن إطار مؤتمر دولي. وأكد الأثر العميق الذي سيترتب على الإنجاز الناجح للأهداف المحددة لصالح الأطفال في الأنشطة الإنمائية الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة وعلى عملية متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية، وحث جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن للوفاء بها. وقال إنه بالرغم من الدور الأساسي لليونيسيف في عملية المتابعة، فإنه ينبغي على جميع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية أن تعزز تعاونها المتبادل وأن تدمج تنفيذ إعلان مؤتمر القمة العالمي وخطة عمله في البرامج الخاصة بكل منها.

٢٨ - وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز نظام المنسق المقيم على مستوى الميدان وينبغي إجراء حوار هادف الى التعاون بتواتر أكثر بين وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، وبين هذه الوكالات ومؤسسات بريتون وودز.

٢٩ - وأعرب عن ترحيب وفده بكون ١٥٥ بلدا بلدا من أصل ١٩٣ بلدا قد أعد بالفعل برامج عمل وطنية، إما في صورة نهائية أو في شكل مشروع؛ وأضاف أن برامج العمل الوطنية ينبغي أن تكون مؤسسة على حقائق إقليمية ومحلية، مثل العوامل التاريخية والثقافية والمستويات المتباينة في التنمية والقدرة، بغية تحسين إمكانيات بلوغ الأهداف المحددة. وينبغي إدماج برامج العمل الوطنية في الخطط الإنمائية الوطنية ويجب أن تشكل الأساس لتنفيذ الأنشطة الإنمائية المشتركة من خلال مذكرات الاستراتيجية القطرية.

٣٠ - وبصدد الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، صرح بأن وفده يعلق أهمية كبيرة على المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة على الجزء المخصص لأقل البلدان نموا وافريقيا، وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به مجموعة الـ٧٧ في هذا الصدد. وقال إن قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ يقدم إرشادات

قيمة في مجال البحث عن طرائق للتمويل جديدة ومبتكرة، وأعرب عن أمل وفده في أن تسفر المناقشات الجارية بين الدول الأعضاء عن آلية تمويل أكثر استقرارا وفعالية.

٣١ - السيد كا (السنغال): أعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وقال إن ولاية الأمم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، في الإطار الحالي للموارد الشحيحة والزيادة غير المسبوقة بنظير في كمية العمل المتوقعة من المنظمة، يجب تحسينها. وإلا فإن الوكالات المنفذة ستعجز عن الوفاء باحتياجات المستفيدين بصورة فعالة.

٣٢ - وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفده بالإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وجهود التحرير من النظام المركزي التي تستحق الثناء التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي تعزيزا لمكاتبه القطرية، حيث يعمل ٨٥,٩ في المائة من موظفيه.

٣٣ - والى جانب ذلك، فقد سلط الحوار بين الرؤساء التنفيذيين والفرق في الميدان، الذي جرى أثناء الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الضوء على مسائل تعترض السير المنتظم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وتستدعي الحاجة تدابير مبتكرة للتوفيق بين المعايير والإجراءات، والخدمات الإدارية والمباني المشتركة، والتقييم والرصد تفاديا لازدواج العمل. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن الموارد البشرية الوطنية يجب أن تستخدم بصورة أكثر منهجية.

٣٤ - ومازال يتعين عمل الشيء الكثير أيضا لوقف العدد المتزايد من الاجتماعات التي تعقدها مجالس إدارة الصناديق والبرامج الإنمائية، الأمر الذي قد يسبب تهميش أو عزل بعض الوفود، ولا سيما وفود البلدان النامية، التي تهتم اهتماما شديدا بعمل تلك الهيئات. وفي هذا الصدد، أشار الى الفقرة ٧٨ من القرار ٢٢٧/٥٠، التي سيزيد تنفيذها من شفافية تلك الهيئات وشرعية مداولاتها. بيد أنه يجب بذل كل جهد ممكن لكفالة ألا تترجم عملية الإصلاح الى تخفيضات في الميزانيات وإلغاء بعض الهيئات؛ فذلك سيؤدي حتما الى هدم آلية التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف الأمر الذي يلحق أضرارا بالبلدان النامية.

٣٥ - وأعرب عن اقتناع وفده بأن عملية الإصلاح، مهما تكن شاملة وسديدة، ستكون عديمة الفائدة ما لم يتوقف التخفيض المزعج في المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب أيضا إيجاد حل للأزمة المالية التي تُمرض الأمم المتحدة بأقصى سرعة ممكنة.

٣٦ - السيد أوموتوسو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): أشار الى بيان ممثل السنغال فقال إن البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي مرنة، وهو ما جعل عملية إبطال المركزية على نطاق واسع أمرا ممكنا؛ فمثلا يستطيع المثلون المقيمون اعتماد مشاريع تصل تكلفتها الى مليون دولار في البلدان التي يعملون فيها. وقد عين البرنامج الإنمائي تسعة مراكز تجريبية، زيدت فيها سلطة المنسقين المقيمين لاعتماد المشاريع.

٣٧ - وبصدد استخدام الموارد البشرية الوطنية، قال إن الموظفين الوطنيين في البرنامج الإنمائي هم من بين أهم موارده؛ وفي كثير من المكاتب الميدانية، لا يوجد موظفون دوليون سوى الممثلين المقيمين ونائبيهم ويكون جميع الآخرين مواطنين، متمرسين بوجه عام في أعمال برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي، وعلى معرفة بالثقافة واللغة، ويكونون في حالات كثيرة قد عملوا في الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام الجماهيري.

٣٨ - السيد زريع - زارع (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن ترحيبه بإدراج البند المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الطفل في جدول أعمال الجمعية العامة، ونوه بالتقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي، ابتداء من اعتماد إعلان جنيف المتعلق بحقوق الطفل لعام ١٩٢٤ الى عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، الذي حدد ٢٧ هدفا ترمي الى كفالة بقاء الطفل ونمائه وحمايته الى العام ٢٠٠٠.

٣٩ - ومع ذلك، فثمة ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم حاليا يقعون كل يوم ضحايا للفقر والجوع والمرض بل ويتعرضون لخطر البيع. ولاحظ التمييز الذي يمارس حتى في هذه الظروف المؤسفة، لأن العبء تحمله البنت في أكثر الأحيان. وقرر أن العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بالأطفال هي الفقر وافتقاد النمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية. ويؤدي الاستغلال الاقتصادي نتيجة للفقر المدقع، مضافا اليه الهياكل الأسرية غير المستقرة، الى تزايد حالات الطلاق ويهدم القيم الأخلاقية والروحية. لذلك وجب تركيز الاهتمام المناسب على المسائل ذات الصلة بالطفل في جميع محافل الأمم المتحدة التي تنظر في قضايا الأسرة.

٤٠ - وشدد على وجوب اتخاذ تدابير مستعجلة لتمكين أجهزة ووكالات الأمم المتحدة من تنفيذ أحكام الإعلان العالمي المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل المتعلقة بتنفيذه والاستجابة لاحتياجات الأطفال اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

٤١ - وقال إن وفده يرغب في أن يطلب من الأمين العام أن يعتبر الأطفال اللاجئين أحد المستفيدين الرئيسيين من مؤتمر القمة العالمي وخطة العمل الخاصة بتنفيذ الإعلان العالمي المتعلق بقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات. وفي هذا الصدد، ذكر أن في الإمكان وضع مؤشرات وأهداف قابلة للقياس. ودعا الى تعزيز التعاون بين الوكالات واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة مراعاة مسألة الأطفال اللاجئين والمشردين داخليا في السياسات والبرامج ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة.

٤٢ - وصرح بأن بلده، بوصفه مضيفا لملايين اللاجئين، اضطلع بأنشطة عديدة ترمي الى التخفيف من المشاق التي يعانيها الشعب الأفغاني داخل وخارج أفغانستان. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت حكومته ببناء مستشفيات ومراكز طبية لتوفير العلاج بالمجان، وتقدم برامج تعليمية للطلبة الأفغان، وتوفر تدريبا طبيا، ونفذت خطة لتلقيح ٨ ملايين طفل، وتقدم الخدمات اللازمة لدور الأيتام إضافة الى الغذاء ومساعدات أخرى.

٤٣ - وفيما يتعلق بحالة الأطفال في بلده وسياسات حكومته في هذا الصدد، صاغت جمهورية إيران الإسلامية، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، خطة عمل وطنية أدمجت في خطة التنمية الوطنية الخمسية الثانية حتى سنة ٢٠٠٠ وتهدف الى تنفيذ أحكام الاتفاقية. وقد رصدت بالفعل موارد كبيرة لذلك الغرض.

٤٤ - وذكر أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) اعترفت بالعمل الذي يضطلع به بلده لصالح الأطفال وأشارت في تقررها الى أن جمهورية إيران الإسلامية ستبلغ الأهداف التي حددتها الخطة الآنفة الذكر قبل سنة ٢٠٠٠.

٤٥ - وأعرب عن موافقة وفده الكاملة على أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن تمول بصورة شاملة. بيد أنه يجب إيجاد حلول للصعوبات المالية التي تشوش حالة صناديق وبرامج الأمم المتحدة. وقد كان افتقاد الإرادة والعزيمة السياسيتين السبب الرئيسي لفشل المشاورات المتعلقة بطرائق تمويل الأنشطة التنفيذية خلال السنتين الماضيتين.

٤٦ - السيد فاهر (منظمة الأمم المتحدة للطفولة): هنأ جمهورية إيران الإسلامية على التقدم الذي حققته نحو الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وأضاف أن معاملة الأطفال اللاجئين جزء لا يتجزأ من مجهود مشترك بين الوكالات اتفق عليه في ذلك المؤتمر. وقد وقعت اليونيسيف مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم تولي رعاية ذات أولوية لحالة الأطفال؛ ووقعت مذكرة تفاهم أخرى مع منظمة العمل الدولية بشأن مسألة تشغيل الأطفال التي تثير جدلا.

٤٧ - السيدة سيبال (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): قالت إنه توجد علاقة وثيقة بين عمل اليونسكو في مجال التعليم الأساسي ومحو الأمية والعمل الذي تضطلع به المنظمة. والى جانب ذلك، يجدر التنويه أيضا بتعاون اليونسكو مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأجهزة أخرى في منظومة الأمم المتحدة، الذي أسفر عن نتائج رائعة في المؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع المعقود في جومتين في عام ١٩٩٠ ومؤتمر القمة للتعليم للجميع لتسعة بلدان نامية كثيفة السكان المعقود في نيودلهي في عام ١٩٩٣.

٤٨ - وقد نظمت اليونسكو اجتماع منتصف العقد للمحفل الاستشاري الدولي المعني بالتعليم للجميع في عمان، في حزيران/يونيه ١٩٩٦، الذي أظهر استمرار الالتزام بالمبادئ التي يتضمنها الإعلان العالمي المتعلق بالتعليم للجميع. غير أن اليونسكو وجدت أن التقدم نحو تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي كان متفاوتا جدا وأن الفجوة بين الجنسين تضيق ببطء شديد.

٤٩ - وقد وضعت لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف مبادئ توجيهية لاستراتيجية متعلقة بمسائل مثل تعليم البنات وإقامة رصد أكثر فعالية للأهداف التي حددها مؤتمر جومتين ومؤتمر القمة

العالمي من أجل الطفل. وقد انعكست المبادئ التوجيهية العديدة التي قررتها تلك اللجنة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ التي اعتمدها في عام ١٩٩٥ المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين. ومن شأن هذا التعاون المثمر بين اليونسكو واليونيسيف أن يشجع المنظمتين على محاولة تحقيق مزيد من التضافر على المستوى القطري من خلال المكاتب الميدانية لكل منهما.

٥٠ - ويوجد، عشية القرن الحادي والعشرين، ما يناهز البليون من البالغين ما يزالون أميين وما يزيد على ١٣٠ مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية محرومين من حقهم غير القابل للتصرف في التعليم. فهناك حاجة مستمرة الى نُهُج مبتكرة والى التزام سياسي قوي من جانب الدول الأعضاء. وتواصل اليونسكو الدعوة الى زيادة الاستثمار في التعليم. وإن ستة بلايين دولار في السنة تكفي لإعطاء كل طفل مكانا في مدرسة ابتدائية بحلول سنة ٢٠٠٠.

٥١ - وأبانت التشابه بين الأفكار التي طرحها وزير التعاون الإنمائي الهولندي في الجلسة الثالثة للجنة الثانية ومفهوم ثقافة السلم الذي تدعو اليه اليونسكو. فثقافة السلم تعالج الأسباب الأساسية للنزاعات من خلال نهج طويل الأجل يعزز التنمية والديمقراطية والإعمال الكامل لحقوق الإنسان وتحويل القيم والمواقف وأنماط السلوك تعزيزا للاعنف والتضامن.

٥٢ - ومضت تقول إن ثقافة السلم يجب أن ترتبط بالتنمية القائمة على العدل والممارسة الكاملة للمبادئ الديمقراطية. وهذا يتطلب سلسلة طويلة من التدابير على جميع المستويات، من المستوى المحلي الى العالمي. فهناك حاجة الى برامج وطنية وإقليمية الى جانب مبادرات تعليمية مواضيعية رسمية وغير رسمية على المستوىالعالمي تعكس أنماط الحياة اليومية للناس. وفي الوقت الذي يمكن أن تشرع فيه الأمم المتحدة واليونسكو في اتخاذ تدابير لإشاعة ثقافة السلم، فإن مشاركة البلدان ذاتها ضرورية ومن شأنها أن تؤدي الى قيام حركة عالمية لتبادل المعلومات والخبرات. وفي ختام كلمتها شددت على الدور القيادي الذي يؤديه التعليم في ترويج ثقافة للسلم.

٥٣ - السيدة هومانوفسكا (أوكرانيا): قالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يواصل أداء دور أساسي في إطار الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ورحبت بجهود البرنامج الإنمائي الرامية الى تكييف أنشطته وفق الحقائق الراهنة، ولا سيما إعادة توجيه أنشطته من أجل القضاء على الفقر، والنهوض بالمرأة، وتجديد البيئة وتحقيق أحوال معيشية مستدامة.

٥٤ - وأثنت على البرنامج الإنمائي لعمله في إعداد الطبعة الأخيرة من تقرير التنمية البشرية، الذي يستطلع الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

٥٥ - بيد أنه من غير المعقول استخدام التعادل في القوة الشرائية في قياس الناتج المحلي الإجمالي في المقارنات الدولية. فغالبية الدول الأعضاء لا تسلم بمفهوم التعادل في القوة الشرائية وينبغي تجنب استخدامه في منشورات البرنامج الإنمائي.

٥٦ - والى جانب ذلك، أعربت عن عدم موافقتها علىة البيانات المنشورة في التقرير المعني بحالة التعليم في أوكرانيا. وكما حدث في طبعات سابقة من هذا التقرير، تختلف البيانات المعطاة كليا عن البيانات المنشورة في الإحصاءات الوطنية ولا تعكس الحالة الحقيقية.

٥٧ - ومضت تقول إنها ترى وجوب اعتماد ودعم مجموعة من التدابير تهدف الى إقامة مبادرات من أجل التغيير، وبصورة خاصة استحداث معايير جديدة لبرمجة أنشطة البرنامج الإنمائي. وعلى البرنامج الإنمائي في المستقبل أن يستنبط مفهوما لنهج برنامجي، وأن يحسن آلية تنسيق البرامج واضعا نصب عينيه الأولويات الاقتصادية للبلدان المتلقية؛ وأن يعزز مهام الرصد والتقييم ضمن ولايته لكي يضمن تنفيذا أكفأ لبرامجه ومشاريعه؛ وأن يوفق بين تدابيره ويعزز التنسيق مع البنك الدولي والشركاء الآخرين في لجنة التنسيق الإدارية.

٥٨ - وصرحت بأن وفدها يدعو أيضا الى زيادة تحرير أنشطة الأمم المتحدة من المركزية، وخصوصا بهدف توسيع نطاق مهام المكاتب القطرية وتمكينها من الحصول على الموارد والمعلومات والمعرفة والخبرة اللازمة.

٥٩ - ولتعزيز نظام المنسق المقيم أهمية حاسمة في عملية إعادة تنظيم كامل نظام الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية. وفي الوقت ذاته، تدعو الضرورة الى إنشاء الهياكل التنظيمية للأجهزة ذات الصلة لتلبية الاحتياجات الجديدة للتعاون التقني الدولي. وفي هذا الصدد، قالت إن وفدها يرحب بالتخفيض المزمع لموظفي مقر البرنامج الإنمائي. على أن الجانب الأساسي لهذه المسألة هو تبسيط الهيكل التنظيمي للبرنامج الإنمائي، وهو ما سيكون له أثر إيجابي على سير عمله.

٦٠ - وفي ختام كلمتها قالت إن من الواجب تزويد الأنشطة التنفيذية بالدعم المالي الملائم. ولذلك فمن الضروري التماس مصادر جديدة وإنشاء آليات جديدة، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص بصورة فعالة.

٦١ - السيد اوموتوسو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): رد على وفد أوكرانيا موضحا أن البيانات المتعلقة بحالة التعليم في ذلك البلد لم يعدها البرنامج الإنمائي، بل قدمت إليه. وصرح بأنه سيقوم بإبلاغ زملائه بشأن هذه المفارقة.

٦٢ - وأوضح أن عملية تخفيض موظفي مقر البرنامج الإنمائي بدأت قبل أربع سنوات؛ وقد تم حتى هذه اللحظة إلغاء حوالي ٦٠٠ وظيفة بالتناقص التلقائي في أغلب الأحيان وإتاحة صفقات للتقاعد المبكر، مما

يكفل عدم حدوث ضرر كبير للموظفين من جراء هذه العملية. والغرض من هذه السياسة هو رصد القسم الأكبر من موارد البرنامج لأنشطة التعاون الإنمائي وليس للتكاليف الإدارية. وتوجد لدى البرنامج الإنمائي حاليا واحدة من أفضل النسب بين التكاليف الإدارية والتنفيذ البرنامجي.

٦٣ - السيد سوبراتو (اندونيسيا): قال إن قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ يوفر إطارا أكثر شمولا لتوحيد جميع العناصر التي تشكل الأنشطة التنفيذية للمنظمة. ورغم أن تقدما كبيرا قد تحقق بالفعل في تنفيذ ذلك القرار، فإن أهدافا عديدة توقف تقدمها بسبب العجز الكبير في الموارد المالية. والمعضلة الأساسية ناجمة عن حدوث انخفاض حاد في الموارد حتى في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة الى المساعدة التقنية. ويشمل هذا الاتجاه المؤسف انخفاضا قدره ٩ في المائة في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٦ وقد زاد هذه الحالة سوءا التدني الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي هبطت بنسبة ٢٥ في المائة خلال السنوات الأربع الماضية. كما أن الالتزامات للتغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية لم تدفع بالكامل.

٦٤ - فإذا استمرت هذه الحالة المعاكسة، فإن البلدان النامية ستجد من الصعب بصورة متزايدة بلوغ أهدافها الإنمائية وستصبح قدرة جهاز الأمم المتحدة الأنمائي على الوفاء بولايته عرضة لخطر. وفي الوقت ذاته، هناك الخطر المتمثل في إمكانية عدم الوفاء بالكامل بالالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة. ومع أن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن حشد مواردها الخاصة على الصعيد الوطني، فإن البلدان النامية لا تستطيع أن تحقق أهدافها بمفردها. فهي تحتاج الى زيادات كبيرة في الموارد كي تضمن قدرة أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية على السير قدما بصورة متواصلة ومضمونة.

٦٥ - وحث البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها ليس فحسب بروح الشراكة من أجل التنمية، بل أيضا بقصد تعزيز الاقتصاد العالمي والسلم والاستقرار في العالم أجمع. وأضاف إن وفده، الذي يعتبر أن مما له أهمية قصوى السعي الى إيجاد تمويل جديد ومبتكر، يرى وجوب المضي في تعزيز التعاون والتآزر بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بدون فرض اشتراطات.

٦٦ - وأعرب عن امتنان وفده للجهود الدائبة التي تبذلها الصناديق والبرامج لتحسين أدائها ولتكون أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، رحب بالمبادرات التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بما فيها عقد مؤتمر معني بالمرأة والتجارة وسبل العيش المستدامة، سيعقد في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الحالية، لغرض إدماج منظور النوع ليس فقط في الاتجاه الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة بل أيضا للأنشطة على المستوى الوطني.

٦٧ - السيدة ليبل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها خلال السنوات القليلة الماضية دأب على العمل مع حكومات أخرى ومع الأمانة العامة وموظفي وإدارات الصناديق والبرامج من أجل إيجاد أمم متحدة تعمل بصورة أفضل وتحتاج الى تكاليف أقل وتستجيب للأزمات بشكل أسرع وتركز جهودها على الأعمال الهامة التي هي ملائمة للقيام بها. وقد جرى التأكيد في مؤتمر قمة مجموعة السبعة، الأقرب عهدا، على

الحاجة الى تعزيز دور الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضعت توصية بوجوب إجراء استعراض مركز للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة بغية تحسين التنسيق وإزالة ازدواج المهام وتحديد الأنشطة التي ينبغي إدماجها في البرنامج الإنمائي.

٦٨ - وبعد أن ذكرت وجود بعض الاتجاهات المشجعة في الوكالات التي تقوم بتنفيذ الأنشطة التنفيذية وأعربت عن الأمل في أن تتقاسم الخبرات بهدف تعزيز إصلاح المنظومة، قامت باستعراض عمل بعض أجهزة ووكالات الأمم المتحدة.

٦٩ - فالبرنامج الإنمائي، وهو رائد في الإصلاح التنظيمي والإداري، عمل بنشاط لتخفيض عدد موظفيه، وخاصة في المقر، وزيادة المساءلة، وإشراك موظفيه بصورة مباشرة في الإصلاح من خلال عملية إدارة التغيير. وأنشأ أيضا عملية برمجة جديدة تشدد بدرجة أكبر على الأداء في تحديد المخصصات القطرية. وأعربت عن تأييد وفدها لترتيبات البرمجة الجديدة وعن اعتقاده في أنها ستؤدي الى مشاريع ذات تصميم أفضل وأثر أعمق، يمكن استفادة دروس منها لتحسين برمجة التنمية بوجه عام. وذكرت أن البرنامج الإنمائي وقع مؤخرا اتفاقا مع صندوق النقد الدولي تعزيزا للعلاقة بينهما. وفي هذا الصدد، يتسم التعاون الوثيق بين الصناديق والبرامج ومؤسسات بريتون وودز والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بأهمية حاسمة بالنسبة لمساعدة البلدان في صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

٧٠ - ورحبت بالتقدم في إعادة تنشيط صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأيدت تركيز الصندوق على التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. بيد أنه يجب على الصندوق، بوصفه صندوق تبرعات صغير متحد مع البرنامج الإنمائي، أن يحذر الإفراط في التوسع أو ازدواج عمله مع عمل شعبة النهوض بالمرأة أو المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، اللذين ينبغي أن ينسق عمله معهما لتقوية أثر المال المنفق الى الحد الأقصى وكفالة أن تكون جميع أنشطته أولويات ذات قيمة مضافة. وشجعت صندوق المرأة على التركيز على المشاريع التي تحدث أثرا قابلا للقياس وتعود بالفائدة على المرأة على المستوى الوطني والإقليمي، وليس على مجموعة صغيرة من النساء في بلد معين.

٧١ - ومضت تقول إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يبدو أنه يتمتع بميزة نسبية بعمله مع المنظمات غير الحكومية في مشاريع بناء الشبكات والدعوة، مثل مساعدة الجماعات النسائية على التأثير في السياسات الوطنية. وأعربت عن أمل وفدها في أن يرى الصندوق يبني مزيدا من مشاريعه على أساس نقاط القوة تلك وعن تفاؤله حيث أن الصندوق سيضع استراتيجية وخطة عمل تجعلانه أكثر استعدادا للنهوض بولايته.

٧٢ - وأعربت عن إعجاب وفدها بالعمل الذي قام به صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية لتحسين تقييمه ورصده للمشاريع. وأضافت أنه يقدر بوجه خاص التقييم الصريح لجوانب القوة وجوانب الضعف في المشاريع ويأمل أن يُشرك الصندوق في خبرته ومنهجيته شركاءه في الأمم المتحدة. فيجب أن تصبح

تقييمات الأثر وتصاميم المشاريع التي تشمل اختبار الفرضيات ومعايير النجاح المحددة بصورة جيدة أداة قياسية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

٧٣ - وأعربت عن سرور وفدها لأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعطي سلطة أكبر فيما يتعلق بالميزانية للمديرين القطريين في الميدان، مُحسِّنا الكفاءة بذلك. ومضت تقول إنه يثني على ما قام به الصندوق من تنسيق مع البنك الدولي لكفالة الاستعمال الفعال للموارد ويلاحظ أن الصندوق خفض أيضا النسبة المئوية لتكاليفه الناجمة عن الدعم الإداري، محررا بذلك نسبة أكبر من المواد للبرمجة.

٧٤ - ووصفت اليونيسيف بأنها واحد من أكثر أمثلة الإصلاح دينامية في منظومة الأمم المتحدة. فقد شرعت اليونيسيف منذ أتمت دراسة إدارتها في عام ١٩٩٤، في بذل جهد إصلاحي رئيسي وناجح عرف باسم برنامج الامتياز الإداري. كما حسنت اليونيسيسف من تنسيقها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقامت بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعزيز التأهب والتدابير لحالات الطوارئ، وهناك مذكرات أخرى مماثلة قيد النظر مع شركاء آخرين في الأمم المتحدة.

٧٥ - وشرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا في تنفيذ عملية مبتكرة لإعادة التنظيم عرفت باسم مشروع دلفي. وقد صمم هيكلها الإداري الجديد بحيث يؤدي الى ترشيد وزيادة كفاءة وظائف المقر تفاديا للازدواجية ودعما للعمليات الميدانية بصورة أكثر فعالية.

٧٦ - وفي عام ١٩٩٥، قام برنامج الأغذية العالمي بتجميع مساهمات عدد كبير من الحكومات في العالم لإطعام حوالي ٥٠ مليون شخص يتهددهم الخطر، وهو إنجاز غير مسبوق بنظير في تاريخ البشرية. وأظهر البرنامج زيادة ملحوظة في الكفاءة بنقل كميات متزايدة من الأغذية بدون زيادة مقابلة في المصروفات الإدارية. وأدى مشروع تحسين الإدارة المالية لبرنامج الأغذية العالمي الى تعزيز المراقبة في الميدان، والتقليل من العمل المتأخر في تقارير الميدان، ودمج العناصر المالية في المقر والميدان وتحسين تقديم التقارير المالية الى المانحين. كما أدت سلسلة من مذكرات التفاهم الجديدة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية الرئيسية الى زيادة التنسيق والكفاءة، مما أسفر عن تقليل الإسراف وزيادة عدد الأفواه الطاعمة بكلفة أقل.

٧٧ - ومما لا شك فيه أن ثمة قدرا كبيرا من العمل مازال في انتظار الإنجاز: فالفقر والحرمان مازالا من الثوابت في أنحاء كثيرة من العالم ومازالت الأمم المتحدة في حاجة الى زيادة فعاليتها في مساعدة فقراء العالم على مساعدة أنفسهم لتحقيق حياة أفضل. وهناك حاجة الى تنسيق أفضل وتركيز أشد في المنظومة ككل. وأضافت أن وفدها لذلك يوصي وكالات الأمم المتحدة الإنمائية ببذل جهد متضافر لزيادة الاتصال والتنسيق فيما بينها، ليس فقط على المستوى الإداري بل أيضا، وهو الأهم، على مستوى الموظفين المكتبيين.

٧٨ - ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من جانبها، أن تضاعف جهودها لزيادة كفاءة وفعالية الموارد المتوفرة بالفعل للوكالات المتعددة الأطراف المنخرطة في التنمية. فتحسين أداء هذه الموارد من شأنه أن ينتج فوائد فورية للناس الذين هم في أمس الحاجة الى مساعدتها، وتحقيق نتائج أفضل سيجتذب، بدوره، زيادات في المساهمات للبرامج التي تعمل بصورة جيدة.

٧٩ - السيدة هيزر (مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت، مجيبة على الأسئلة التي أثارتها ممثلة الولايات المتحدة بشأن صندوق المرأة، إن الصندوق وكالة استراتيجية حفازة سيقيم عملها على أساس نتائجه واستدامته وأثره والمساءلة عنه.

٨٠ - وأضافت أن الصندوق يقوم باستثمار موارده النزرة في المجالات التي يتمتع بها بميزات نسبية، بهدف إحداث تغييرات في المنظومة ستظهر آثارها على جميع المستويات. وقد حدد الصندوق خمسة من مجالات النشاط لتركيز جهوده عليها: تقوية المنظمات النسائية؛ والتغييرات الممكنة في بناء الشراكات؛ وإشراك المرأة في عملية التنمية؛ وتنفيذ مشاريع تجريبية؛ والتركيز على الخبرة المكتسبة واستخدام الممارسات التي أحرزت نجاحا أكبر.

٨١ - ويدرك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الحاجة الى بناء شراكات قوية داخل منظومة الأمم المتحدة ولذلك فهو يعمل بصورة وثيقة مع شعبة النهوض بالمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ويدرس إمكانية وضع برامج مشتركة، ستوضع تفاصيلها في شكلها النهائي عندما يتم وضع الخطط الاستراتيجية.

٨٢ - السيد تالبوت (غيانا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وكرر الإعراب عن تأييد وفده للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وأعرب عن تقديره للبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج والوكالات الأخرى المنخرطة في تلك الأنشطة على جهودها الرامية الى تقديم المساعدة والدعم. وفي الوقت ذاته، أعرب عن قلق وفده لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل الأنشطة الإنمائية الطويلة الأجل.

٨٣ - وأعرب عن تأييد وفده للنداء الموجه من المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي من أجل زيادة المساهمات لدعم برنامج التغيير المعتمد من قبل المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام ١٩٩٥. وأضاف أن تمويل الأنشطة التنفيذية، الذي يأتي في معظمه من الموارد الأساسية، يجب أن يقوم على أساس قابل للتنبؤ ومستمر ومضمون إذ أريد أن يبلغ الأثر الحقيقي لهذه الأنشطة على التنمية حده الأقصى. وفي الوقت ذاته، يجب التنويه بالإسهام القيم في التنمية المقدم من الموارد غير الأساسية وتشجيعه. وقال إن وفده يرى أن تعبئة الموارد من المقر يجب أن تكملها جهود على مستوى الميدان. وحث على استخدام الخبرة الكبيرة التي اكتسبتها المنظومة في تعبئة الموارد لدعم الجهود المماثلة التي تضطلع بها الحكومات.

٨٤ - وقد اكتسبت الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية أهمية جديدة نتيجة لدورة المؤتمرات العالمية المعقودة في السنوات الأخيرة والتي عالجت مسائل لا يمكن تركها لعملية التنمية ذات الأساس السوقي وحدها. ولذلك فإن تعزيز السياسة العامة، وفي بعض الحالات، الأجهزة التشريعية والتنظيمية والرصدية في تلك المجالات يتسم بأهمية بالغة. وأوضح أن رأي وفده هو أن الأنشطة التنفيذية تؤدي دورا حاسما وحفازا في دعم السياسة والتدابير العامة في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مختلف المؤتمرات. وارتأى أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي أن تركز على تعزيز القدرة على المستوى المحلي، وأن هذا يتطلب التصدي بأسلوب مترابط للمسائل المواضيعية التي عالجتها دورة المؤتمرات. كما أنه يفترض مقدما وجود تنسيق وتفاعل أعظم بين جميع مؤسسات المنظومة ذات الصلة سواء في المقار أو في الميدان، بما في ذلك تعزيز نظام المنسق المقيم، الذي يؤيده وفده تأييدا تاما.

٨٥ - وفي ختام كلمته، أكد، كما فعل رئيس مجموعة الـ٧٧ والصين، أن الدور الحاسم والفريد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يتمثل في تمكين البلدان النامية من الاضطلاع بمسؤولية متزايدة عن تنميتها. ولذلك فإن تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات يجب أن يكونا من الأولويات الحاسمة في المساعدة التنفيذية التي تقدمها الأمم المتحدة.

٨٦ - السيد أوموتوسو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال، مجيبا على الأسئلة التي وجهها ممثل غيانا، إن البرنامج الإنمائي أنشأ فرق عمل، في كل من مقره ومكاتبه الميدانية، لتقوم بأعمال متابعة المؤتمرات العالمية الرئيسية المعقودة في السنوات الأخيرة برعاية الأمم المتحدة. والوكالة الرائدة في كل حالة هي المنظمة التي تتعامل مباشرة مع المسألة المعنية. فمثلا، يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولية المباشرة عن المسائل الناشئة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، لأن القضاء على الفقر واحد من أهدافه الأساسية. وفي هذا المجال يعمل البرنامج الإنمائي جنبا الى جنب مع مؤسسات بريتون وودز. وقد قام المنسقون المقيمون، الذين يتولون المسؤولية الشاملة عن تنفيذ البرامج، بإنشاء فرق عمل وأفرقة مواضيعية في البلدان الفردية، تتعلق بكل من المؤتمرات، بينما، في الميدان، يقوم ممثل الوكالة المعنية مباشرة بتولي القيادة في إقامة أنشطة المتابعة لكل من المؤتمرات.

٨٧ - وفي حالات عديدة تقام هيئات في بلدان فردية للاضطلاع بالأعمال التحضيرية لمشاركة البلد في مؤتمر معين؛ ويحدث كثيرا أن تشترك هذه الهيئات فيما بعد في تخطيط أنشطة المتابعة. وقد بذلت جهود كبيرة في إقامة هذا التنسيق، ولكن في معظم الحالات يكون المعني بأنشطة البرنامج الإنمائي هو نائب الممثل المقيم، بينما يركز الممثل المقيم اهتمامه على التنسيق العام وأعمال متابعة المؤتمرات.

٨٨ - السيد غالفارو (بوليفيا): أكد، في كلمته باسم مجموعة ريو، أهمية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بوصفها عاملا أساسيا في دعم جهود البلدان النامية وشدد على ضرورة زيادة المساهمات في صناديق وبرامج الأمم المتحدة كوسيلة لإعادة تنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية، وبخاصة على وفاء

البلدان المانحة بالأهداف المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية وإتاحة هذه الموارد على أساس مستمر وأواني ومضمون وقابل للتنبؤ.

٨٩ - وأضاف أن الأمم المتحدة، من جانبها، يجب أن تكفل الاحترام عالمية المساعدة وحياديتها وطابعها المتعدد الأطراف، واضعة في اعتبارها أولويات واحتياجات البلدان النامية ومراعية السياسات الإنمائية الخاصة لتلك البلدان.

٩٠ - وأوضح أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحتاج الى دعم وتعاون منظومة الأمم المتحدة لتدعيم النتائج الإيجابية التي تعكسها مؤشراتها الإنمائية الأساسية. ولذلك فإن هذه البلدان تعرب عن قلقها البالغ لاستمرار انخفاض المساهمات المالية المقدمة الى الصناديق والبرامج من أجل الأنشطة الإنمائية.

٩١ - وصرح بأن بلدان مجموعة ريو تشاطر البرنامج الإنمائي رأيه أن موارد البرنامج الإنمائي يجب أن تتركز على أربعة مجالات في التنمية البشرية المستدامة: القضاء على الفقر، والبيئة، ومركز المرأة، وتوفير العمالة. وبالإضافة الى ذلك، يجب الاستفادة بصورة أوسع وأفضل من قدرة الخبراء الوطنيين لكي يتسنى، من خلال استخدام التكنولوجيا المتاحة، الحصول على أكبر قدر من العائد من الموارد المستخدمة وتحقيق التوقعات على أتم وجه ممكن.

٩٢ - وأعرب عن ترحيب مجموعة ريو بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدورة التاسعة للأونكتاد وعن امتنانها لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الجهة الفاعلة الرئيسية في إقامة تنمية صناعية مستدامة اجتماعيا وبيئيا عشية حلول القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي يمثل شرطا أساسيا للقضاء على الفقر وإيجاد عمالة منتجة.

٩٣ - وأعرب عن تأييد مجموعة ريو لتطبيق نهج برنامجي في تحقيق تركيز أكبر للموارد، حيث أنه يسمح لبلدان المتلقية والوكالة المتخصصة المعنية بأن تختار وتقرر معا المساهمات التي ستقدمها الوكالة، بدون تجاهل القطاعات المتخصصة التي تستجيب بصورة أفضل، بطبيعتها، لـ"نهج مشاريعي" أشد تركيزا. لذلك كان ضروريا إجراء استعراض كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة بقصد تصحيح الأخطاء وتحسين كفاءة وفعالية المنظومة. وفي هذا الصدد، تؤيد مجموعة ريو الجهود الرامية الى تفويض السلطة من هيئات إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الى المكاتب المحلية. فهذا من شأنه أن يتيح قيام حوار أكثر سلاسة وأقل بيروقراطية وإيجاد حلول عملية للمشاكل المشتركة.

٩٤ - وترى مجموعة ريو أن مهام وسلطات المنسق المقيم يجب أن تكون متفقة مع أحكام قرارات الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ و٢١٣/٣٤ و٢١١/٤٤ و١٨٢/٤٦ و١٩٩/٤٧، مع مراعاة أن مهام المنسق المقيم ينبغي أن

تنفذ وفقا للأولويات والمعايير التي تحددها السلطات الوطنية المختصة وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بصورة حصرية.

٩٥ - وتسمح عملية تحرير الاقتصاد وعولمته للسياسات الإنمائية بأن تطبق في جميع مجالات النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المعقد، ولكنها في الوقت ذاته تتحدى المسؤولين أن ينفذوا تلك السياسات. ولهذا السبب، تشعر بلدان مجموعة ريو بقلق شديد من أن برامج العمل المعتمدة في المؤتمرات الدولية المختلفة ينبغي تطبيقها وترجمتها الى واقع، كدليل واضح على التغييرات التي يجب أن تحدث في الأمم المتحدة بهدف تحسين فعاليتها.

٩٦ - السيد أوموتوسو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال، مجيبا ممثل بوليفيا، إن نظام المنسق المقيم متسق مع أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما فيها القرارات ١٩٧/٣٢ و٢١١/٤٤ و١٢٠/٥. والمسألة الآن هي تحسين النظام وتكييفه وفقا للوقائع الراهنة. إذ يتعين على المنسق المقيم أن يؤدي مهام مختلفة، بما فيها أعمال متابعة المؤتمرات الدولية التي ترعاها الأمم المتحدة. وفي عملية انتقاء وتدريب المنسقين والإشراف عليهم، تؤخذ في الاعتبار الحاجة الى تحسين فعالية العملية. فالمرشحون يختارون ليس فقط من بين موظفي البرنامج الإنمائي، بل أيضا من بين موظفي المنظمات المشتركة في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة وموظفي الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة. ومن بين الممثلين المقيمين الذين يعملون منسقين مقيمين، هناك عديدون يملكون خبرة واسعة في المسائل المتصلة بصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة.

٩٧ - وفيما يتعلق باستخدام القدرة التقنية الوطنية، ينبغي التأكيد على أن الهدف النهائي للبرنامج الإنمائي، وفقا لمقررات مجلس إدارته، هو أن يعهد بتنفيذ المشاريع بكاملها الى موظفين وطنيين.

٩٨ - وقد اكتسبت البلدان التي يجري فيها تنفيذ البرامج خبرة واسعة في الميدان ويتمثل هدف البرنامج الإنمائي في زيادة وتحسين قدرتها لكي يستفيد منها القطاعان العام والخاص وكذلك المنظمات غير الحكومية، التي يسعى البرنامج الإنمائي الى تعزيز قدرتها أيضا.

٩٩ - الرئيس: أعلن أن اللجنة أتمت بذلك نظرها في البند ٩٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠